

Distr.: General  
17 July 2012  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٠ (٢٠١١) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وطلب مني تقديم تقرير كل ستة أشهر عن الحالة في غينيا - بيساو، والتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية منذ تقديم تقرير المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/655). إلا أنه لا يتضمن الأحداث التي وقعت من ١٢ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والتي ترد في التقرير الخاص حول الوضع في غينيا - بيساو المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/280).

### ثانيا - التطورات الرئيسية في غينيا - بيساو

#### ألف - التطورات السياسية والأمنية/العسكرية

##### ١ - التطورات السياسية

٢ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بتصاعد حدة التوترات السياسية بين الحزب الحاكم والمعارضة، وزيادة انعدام الثقة بين القيادتين السياسية والعسكرية في البلد، والتحضير لانتخابات رئاسية مبكرة في أعقاب وفاة الرئيس مالاام باكاوي ساها في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وما حدث في أعقابه.

٣ - وقد أدت وفاة الرئيس ساها إلى تفاقم التوترات السياسية القائمة بالفعل، وأدت إلى مطالبة المعارضة باعتماد ترتيب انتقالي خارج أحكام الدستور. وفي ٩ كانون الثاني/يناير



الرجاء إعادة استعمال الورق



أعربت مجموعة المعارضة الديمقراطية، وهي عبارة عن تحالف يضم العديد من أحزاب المعارضة الرئيسية في البلد، عن عدم ثقتها في رايغوندو برييرا الرئيس المؤقت، الذي ولي المنصب في أعقاب وفاة الرئيس سانها. وفي اجتماع عقد مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في ١٣ كانون الثاني/يناير، قام سوري ديالو، الزعيم المؤقت لحزب التجديد الاجتماعي، بإبلاغ البعثة بأن المعارضة تسعى لإجراء مشاورات عاجلة مع الحكومة بشأن الترتيبات الانتقالية، وعلى وجه الخصوص، بشأن موعد إجراء الانتخابات الرئاسية.

٤ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، عقد الرئيس المؤقت برييرا مشاورات مع مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الجيش ومنظمات المجتمع المدني، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حول موعد الانتخابات الرئاسية واضعا في اعتباره الحكم الدستوري الذي يقضي بإجراء انتخابات في غضون ٦٠ يوما من وفاة الرئيس. وكانت المناقشات تفتقر إلى روح التعاون التي كانت تسود في المناقشات المماثلة التي جرت بشأن التعجيل بإجراء الانتخابات في أعقاب اغتيال الرئيس حواو برناردو فييرا في آذار/مارس ٢٠٠٩. وباستثناء الحزب الأفريقي الحاكم لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر والحزب البرلماني الديمقراطي الجديد، أصرت بقية الأحزاب السياسية على إجراء الانتخابات في غضون ٦٠ يوما وفقا للدستور، على الرغم من المخاوف التي أثارها اللجنة الوطنية للانتخابات من أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للتحضير، بما في ذلك إجراء عملية شاملة لتسجيل الناخبين تهدف إلى تحديث سجل الناخبين. وقدرت اللجنة الوطنية للانتخابات أنه سيجري استبعاد ٥٥ ٠٠٠ ناخب من العملية الانتخابية إذا لم يتم تحديث سجل الناخبين لعام ٢٠٠٨. وقد تم التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق لإجراء الانتخابات الرئاسية في ١٨ آذار/مارس.

٥ - وبناء على طلب كارلوس غوميز جونيور رئيس الوزراء، قامت الأمم المتحدة، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة السلطات الوطنية على تعبئة الأموال وتقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية للانتخابات لإجراء الانتخابات. وشملت ميزانية الانتخابات، التي قدرت بمبلغ ٤,٩ ملايين دولار، مخصصات لإجراء جولة أولى وجولة ثانية للانتخابات. وخصصت ميزانية منفصلة لأمن الانتخابات بلغت ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. وقدمت البرازيل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمفوضية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) واليابان ونيجيريا وباكستان والبرغال وجنوب أفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مساهمات مالية من خلال صندوق سلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم اللجنة الوطنية للانتخابات في إجراء الانتخابات، في حين قدمت الصين والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا دعما مباشرا للحكومة. وقام المكتب

بتيسير عقد اجتماعات التنسيق بين البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات التي أوفدت إلى غينيا - بيساو قبل وبعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٨ آذار/مارس.

٦ - وفي ٤ شباط/فبراير، أعلنت اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر عن تأييدها لترشيح كارلوس غوميز جونيور، زعيم الحزب ورئيس الوزراء للانتخابات الرئاسية كمرشح للحزب. أما المرشحان الآخران اللذان ينتميان إلى الحزب ويتنافسان للفوز بمركز مرشح الحزب، وهما سريفو ناماديو النائب الأول لرئيس البرلمان، وباسيرو ديا وزير الدفاع، فقد قررا بعد ذلك خوض الانتخابات الرئاسية كمرشحين مستقلين. وقد أدى القرار الذي اتخذته زعيم الحزب الأفريقي بإجراء التصويت على تأييد الترشيح باقتراع علني، في مقابل الاقتراع السري، إلى نشوء خلاف مرير داخل الحزب، وساهم في زيادة الانقسامات الداخلية. وفي ٩ شباط/فبراير، علق السيد غوميز جونيور مهامه كرئيس للوزراء من أجل خوض حملة الانتخابات. وقام بتعيين ماريما أدياتو ديالو ندينغا، وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الاتصالات، ليكون بمثابة رئيس الوزراء خلال هذه الفترة. وفي ١٣ شباط/فبراير، أعلنت جماعة المعارضة الديمقراطية أنها تقدمت بطلب إلى المحكمة العليا لإبطال ترشيح السيد غوميز جونيور لأنه لا يسمح له دستوريا بخوض الانتخابات الرئاسية.

٧ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، قامت مجموعة من حوالي ٢٠٠ من الشباب، بقيادة براهيم ديالو المرشح الرئاسي عن المؤتمر الوطني الأفريقي، بتنظيم احتجاج أمام مكاتب اللجنة الوطنية للانتخابات على عدم قدرتهم على التصويت بسبب عدم تسجيلهم. وتم تفريق المتظاهرين باستخدام أفراد شرطة التدخل السريع للغاز المسيل للدموع. بيد أنه بعد وقوع الحادث مباشرة، قام أفراد من القوات المسلحة بمهاجمة أفراد شرطة التدخل السريع ونزع سلاحهم. وفي ٢١ شباط/فبراير، اجتمع ممثلي الخاص مع الفريق أنطونيو إندياي رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، لمناقشة الحادث. وذكره بالاختصاصات القانونية ذات الصلة لكل من الشرطة والقوات المسلحة، وشدد على ضرورة التعاون بين الكيانين في تأمين العملية الانتخابية. وقدم المكتب في وقت لاحق الدعم الفني للقيادة المشتركة المعنية بالأمن والنظام العام، التي أنشئت لتأمين العملية الانتخابية وتتألف من ضباط من الشرطة والجيش.

٨ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، وفي اجتماع مع ممثلي الخاص، طلب كومبا يالا المرشح الرئاسي مساعدة الأمم المتحدة في تيسير إجراء حوار بين الأحزاب السياسية بغية تأجيل الانتخابات. واحتج بأن من الضروري كفالة مشاركة جميع الناحيين المؤهلين في العملية

الانتخابية من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة وشفافة. وحذر من أن التسرع في إجراء الانتخابات قد يؤدي إلى تهيئة بيئة غير مستقرة سياسيا وأمنيا. وقد ذكره الممثل الخاص بأن القرار بإجراء الانتخابات يوم ١٨ آذار/مارس قد اتخذ من جانب جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيد الوطني، بما في ذلك حزب التجديد الاجتماعي الذي يؤيده في الانتخابات الرئاسية، وبعد مشاورات مكثفة وضعت في اعتبارها احتمال حرمان الناحيين الشباب غير المسجلين من التصويت. وعقب الاجتماع، قام الممثل الخاص بإبلاغ الرئيس المؤقت برييرا بطلب السيد يالا وشجعه على الدخول في حوار مع الأطراف السياسية بشأن هذه المسألة.

٩ - وفي ٢٩ شباط/فبراير، أعلنت المحكمة العليا أنها وافقت على ١٠ من المرشحين الـ ١٤ الذين تقدموا لخوض الانتخابات الرئاسية، بمن فيهم كومبا يالا (مستقل)، وكارلوس غوميز جونيور (الحزب الأفريقي)، وسيريفو نهاماديو (مستقل)، وهنريك بيريرا روزا (مستقل)، وباسيرو ديا وزير الدفاع (مستقل). وقام براهيما ديالو، من المؤتمر الوطني الأفريقي في ٥ آذار/مارس بسحب ترشيحه، بدعوى عدم وجود الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١٠ - وعلى الرغم من تصاعد التوترات، فقد كانت الحملة الانتخابية، التي امتدت من ٢ إلى ١٦ آذار/مارس، سلمية وخالية من الحوادث. كما أحرقت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ١٨ آذار/مارس بطريقة سلمية ومنظمة. ومع ذلك، فقد شاب يوم الانتخابات إقدام أفراد يرتدون الزي الرسمي على قتل سامبا ديالو، رئيس الاستخبارات العسكرية السابق خارج منزله في بيساو بعد إغلاق مراكز الاقتراع. وقد رفض رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات، والمتحدث باسم القوات المسلحة الإشارات التي ربطت بين القتل والعملية الانتخابية. وعقب الحادث، لجأ نائب الأميرال زامورا إندوتا الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة إلى مقر الاتحاد الأوروبي في ٢١ آذار/مارس مدعيا بأنه يخشى على حياته.

١١ - وقد أجمعت البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونيجيريا والمملكة المتحدة في تقييمها على أن الانتخابات التي جرت في ١٨ آذار/مارس كانت ذات مصداقية وديمقراطية وشفافية. بيد أنه في ٢٠ آذار/مارس، ادعى خمسة مرشحين وهم كومبا يالا، وسريفو ناماديو، وإنريك روزا، وألفونسو تي، وسريفو بالدي بأن الانتخابات كانت مشوبة بالتزوير، ودعوا إلى إلغائها. كما طالبوا بإجراء انتخابات جديدة بعد عملية تسجيل الناحيين. وقد اجتمع ممثلي الخاص على الفور مع أصحاب المصلحة الوطنيين

والدوليين الرئيسيين بهدف نزع فتيل التوتر وتشجيع التوصل إلى حل مبكر لهذا المأزق الانتخابي.

١٢ - وفي ٢٨ آذار/مارس، أعلن رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات النتائج النهائية للانتخابات، التي أظهرت أن كارلوس غوميز جونيور حصل على أعلى عدد من الأصوات (٤٨,٩٧ في المائة) وأن كومبا يالا حصل على ثاني أكبر عدد من الأصوات (٢٣,٣٦ في المائة). وأعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات أنه ستجرى جولة ثانية من الانتخابات بين المرشحين الاثنين في ٢٢ نيسان/أبريل. وفي ٢٩ آذار/مارس، قدم المرشحون الخمسة الذين زعموا بتزوير انتخابات ١٨ آذار/مارس استئنافاً لدى المحكمة العليا بهدف إبطال نتائج الجولة الأولى من الانتخابات، على أساس "الغش العام". وفي اليوم نفسه، وفي أعقاب اجتماع عقده الرئيس المؤقت مع أصحاب المصلحة الوطنيين، تم إنشاء لجنة وساطة مشتركة بين الأديان برئاسة المطران وأئمة المساجد في بيساو للمساعدة على حل الأزمة الانتخابية، وتمكين الانتهاء من العملية الانتخابية.

١٣ - وتدخل أصحاب المصلحة على الأصعدة الإقليمية والقارية والدولي أيضاً للمساعدة على حل الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وفي ٣١ آذار/مارس، عقدت بعثة ثلاثية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة بقيادة رئيس الجماعة الاقتصادية تضم ممثلي الخاص اجتماعات مع أصحاب المصلحة في بيساو. وشدد أعضاء البعثة على أنه لن يكون هناك مساومة على المبادئ الأساسية لسيادة القانون، وأكدوا رؤيتهم المشتركة بأنه لن يتم التسامح مع الاستيلاء على السلطة بوسائل غير دستورية. وبعد قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتعيين ألفا كوندي، رئيس غينيا، وسيطاً لها في المأزق الانتخابي في غينيا - بيساو، سافر ممثلي الخاص في ٤ نيسان/أبريل إلى كوناكري لإطلاع الرئيس كوندي على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين لتحقيق الاستقرار في البلد. وفي ٦ نيسان/أبريل، أصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بياناً تؤكد فيه على عدم تسامحها إطلاقاً فيما يتعلق بحالات الاستيلاء على السلطة بوسائل غير دستورية، ويدعو جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى تيسير استكمال العملية الانتخابية.

١٤ - وفي ١١ نيسان/أبريل، وبعد أن رفضت المحكمة العليا الطعن الذي قدمه المرشحون المعارضون الخمسة، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية أن الجولة الثانية من الانتخابات ستجرى في الفترة من ١٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل. وفي الساعات الأولى من مساء يوم ١٢ نيسان/أبريل، تحدث السيد يالا باسم مرشحي الانتخابات الرئاسية الخمسة الذين يعارضون النتائج،

فحذر من أنه لن تكون هناك جولة ثانية وأن أي شخص يُضبط أثناء قيامه بدعاية انتخابية "سيواجه العواقب". وفي وقت لاحق من ذلك المساء، قام العسكريون بانقلاب ألقوا خلاله القبض على برييرا الرئيس المؤقت، وغوميز جونيور رئيس الوزراء المؤقت واحتجزوهما.

١٥ - وكما ورد في تقرير الخصاص المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا زمام المبادرة، بعد وقوع الانقلاب مباشرة، في التوسط بين المجلس العسكري والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في غينيا - بيساو من أجل الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في البلد.

١٦ - وفي ٣ أيار/مايو، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمر قمة استثنائية لرؤساء الدول والحكومات في دكار كررت خلاله مطالبتها بالعودة إلى الحكم الدستوري في البلد والإفراج عن المحتجزين بصورة غير قانونية. وأشارت أيضا إلى توصيتها التي صدرت في وقت سابق بتحديد فترة انتقالية مدتها ١٢ شهرا تسمح باستعراض النصوص القانونية، وبدء الإصلاحات، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني، وإجراء انتخابات رئاسية جديدة. وأوصت أيضا بأن تنتخب الجمعية الوطنية قيادة جديدة، وأن يتولى بعدها رئيس الجمعية المنتخب حديثا دور الرئيس المؤقت، بينما يتولى نائب رئيس الجمعية دور رئيس البرلمان. وإضافة إلى ذلك، أوصت بتمديد فترة ولاية البرلمانين لتشمل الفترة الانتقالية. وردا على ذلك، أصدر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر في ٥ أيار/مايو، بيانا يثني فيه على جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولكنه يؤكد أن بعض توصياتها لا تتماشى مع الدستور.

١٧ - وفي ٣ أيار/مايو، فرض مجلس الاتحاد الأوروبي حظرا على سفر أعضاء المجلس العسكري، بمن فيهم اللواء أنتونيو إندياي والمقدم دابا نا والنا، المتحدث باسم القوات المسلحة وتجميد أصولهم. وفي ١٠ أيار/مايو، أضاف الاتحاد الأوروبي أسماء ١٥ فردا آخرين إلى قائمة الأفراد المخطورين من دخول أراضي الاتحاد والخاضعين لتجميد الأصول. وفي ٥ أيار/مايو، أصدرت مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية قرارا عقب اجتماع وزاري استثنائي عقد في لشبونة كررت فيه طلبها باستعادة النظام الدستوري، بما في ذلك إعادة الرئيس ورئيس الوزراء المؤقتين إلى منصبيهما واستكمال عملية ١٨ آذار/مارس الانتخابية.

١٨ - وفي ١٠ أيار/مايو، وصل إلى بيساو وفد من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقيادة نور الدين محمد وزير الدولة للشؤون الخارجية لنيجيريا، ويتألف من وزير دفاع كوت ديفوار ومستشار خاص للرئيس واتارا ورئيس أركان الدفاع لكل من كوت ديفوار ونيجيريا، لمواصلة جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واجتمع

الوفد بالحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، والمجلس العسكري، ومجموعة المعارضة الديمقراطية، والمرشحين الرئاسيين المعارضين الخمسة، وممثلي المجتمع المدني، ولجنة الوساطة المشتركة بين الأديان. وفي مؤتمر صحفي عقد في ١١ أيار/مايو، استبعد السيد محمد عودة رايموندو بيريرا وكارلوس غوميز جونيور، الرئيس ورئيس الوزراء المؤقتين، إلى منصبيهما. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وبعد اجتماع عام مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، أعلن أن رغبة غالبية الأطراف هي أن يتولى سريفو ناماديو، الرئيس المؤقت للجمعية الوطنية، قيادة العملية الانتقالية. وطلب إلى السيد ناماديو أن يتشاور فوراً مع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيد الوطني، بما في ذلك المجلس العسكري، للاتفاق على تعيين رئيس وزراء تتوافق عليه الآراء ويتولى مسؤولية تشكيل حكومة وحدة وطنية. ودعا الجمعية الوطنية أيضاً إلى إجراء انتخابات للقيادة الجديدة. ورفض وفد المجتمع المدني وممثلو المقاتلين السابقين ووفد الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر هذا الترتيب، حيث أعلن أوغوستو أوليفاييس، رئيس وفد الحزب، أنه "غير دستوري" وأنه بمثابة مكافأة لقادة الانقلاب.

١٩ - وفي ١٦ أيار/مايو، وقع ١٧ حزبا سياسيا ميثاقا للتحول السياسي. وكان من بين الأحزاب الموقعة حزب التجديد الاجتماعي، وهو الحزب المعارض الرئيسي في البرلمان الذي يحتل ٢٨ مقعداً من بين المقاعد الـ ١٠٠، والحزب الجمهوري من أجل الاستقلال والتنمية، الذي يحتل ٣ مقاعد. غير أن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وهو أكبر حزب في البرلمان حيث يحتل ٦٧ مقعداً، لم يوقع على هذا الاتفاق. وينص الميثاق، الذي وصف بأنه يشكل الإطار القانوني لقيادة البلد إلى الحكم الدستوري، على فترة انتقالية مدتها سنة. وينص أيضاً على تعيين رئيس انتقالي للجمهورية يتمتع بكامل السلطات، باستثناء عزل رئيس الوزراء، كما ينص على تمديد ولاية الجمعية الوطنية التي تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لمدة سنة. وفي ١٨ أيار/مايو، وقع كل من الرئيس المؤقت للجمعية الوطنية، والمجلس العسكري، والأطراف الموقعة للميثاق، اتفاقاً آخر اتفقوا فيه على إزالة العقبات أمام إصلاح القطاع الأمني والتعاون مع السلطات على توضيح "عمليات القتل التي وقعت منذ صدور القانون الأخير للعفو العام" في عام ٢٠٠٨. واتفقوا أيضاً على "عودة الجيش إلى الثكنات" والتماس موافقة الجمعية الوطنية على منح عفو عام لمنفذي انقلاب ١٢ نيسان/أبريل. وأخيراً، اتفقوا على إخضاع التعيينات في مجلس الوزراء لمشاورات مع الأحزاب السياسية الموقعة على الميثاق والمجلس العسكري.

٢٠ - وفي ١٨ أيار/مايو، أقسم روي دوارتي دو باروس، عضو حزب التجديد الاجتماعي، اليمين الدستورية أمام الرئيس الانتقالي بصفته رئيس الوزراء للفترة الانتقالية.

وفي ٢٣ أيار/مايو، أقسم اليمين الدستورية مجلس وزراء يتألف من ١٥ وزيرا و ١٣ وزير دولة مختارين من التكنوقراط ومؤيدي الترتيبات الانتقالية. ورغم دعوة الرئيس الانتقالي إلى تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من المناصب للنساء، فلم يعين في مجلس الوزراء سوى امرأتين في منصب وزير دولة. وفي اليوم نفسه، أعلن الرئيس الانتقالي أن من التحديات الفورية التي تواجه الحكومة دفع مرتبات موظفي الخدمة العامة، وكفالة إكمال الطلاب للسنة الدراسية التي انقطعت بسبب إضرابات المعلمين وانقلاب ١٢ نيسان/أبريل معاً. وأعرب الرئيس الانتقالي أيضاً عن التزامه بتسليط الضوء على عمليات الاغتيال التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ وبإجراء مراجعة دولية لشؤون الحكومة المخلوعة. وإضافة إلى ذلك، اعتبر مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات هدفين أساسيين للحكومة الانتقالية. وفي ٢٢ أيار/مايو، أعلن المتحدث باسم المجلس العسكري حل "القيادة العسكرية" التي تحملت مسؤولية انقلاب ١٢ نيسان/أبريل.

٢١ - وفي مذكرة علنية مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه، أشار الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر إلى أنه ينبغي أن يسمح له بتشكيل حكومة جديدة، وأن الجمعية الوطنية ينبغي أن تسير وفقاً لنظامها الداخلي، الذي يشمل انتخاب قيادة جديدة للجمعية. وفي اجتماع عقده ممثلي الخاص مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، في ١٥ حزيران/يونيه، كرر وفد الحزب آراءه.

## ٢ - التطورات العسكرية والأمنية

٢٢ - في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شنت عناصر تابعة للجيش هجوماً على مخزن أسلحة هيئة الأركان العامة، وأفادت التقارير باستيلائها على أسلحة. وإثر هذا الحادث، ألقى القبض على ٢٤ من ضباط الجيش، بمن فيهم خوزيه أميريكو بوبو نا تشوتو، رئيس أركان القوات البحرية، وغلتيشي نا غانا، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، والعميد واتنا نا لايي، رئيس سابق لهيئة الأركان العامة للجيش، وواحد من المدنيين. وأنكر العميد البحري بوبو نا توشوتو أي معرفة بهذا الحادث أو أي ضلوع فيه. وأطلق سراحه في نهاية المطاف في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ورغم أن حكومة غينيا - بيساو نفت في البداية كون هذا الحادث محاولة انقلاب، فقد أعلن رئيس الوزراء في ٣٠ حزيران/يونيه أنه كانت هناك مؤامرة لاغتياله هو واللواء أنطونيو إندياي آنذاك. وكانت ردود الفعل الدولية على أحداث ٢٦ كانون الأول/ديسمبر سريعة. ففي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، قمت بإدانة استعمال القوة ودعوت إلى تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة في التحقيقات. كما أدان كل من



الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأعمال العسكرية.

٢٣ - وفي حادث ذي صلة، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، قام أفراد من الشرطة والقوات المسلحة بعملية تفتيش مشتركة في منزل روبرتو كاشيو، عضو البرلمان الذي ينتمي للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، الذي كان ينتقد كارلوز غوميز جونيور رئيس الوزراء بشدة. وخلال هذا التفتيش، الذي ادعى فيه العثور على أسلحة، وقع تبادل لإطلاق النار أسفر عن إصابة أحد أفراد شرطة التدخل السريع ووفاته فيما بعد. واتهم أفراد شرطة التدخل السريع الذين كانوا حاضرين أثناء هذا الحادث الرائد يايا دابو، شقيق المرحوم باسيرو دابو وزير إدارة الإقليم والمرشح للانتخابات الرئاسية الذي قتل في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بقتل زميلهم. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أطلق أفراد من شرطة التدخل السريع النار على الرائد دابو وأردوه قتيلا وهو في طريقه إلى تسليم نفسه للسلطات. وفتح وزير الداخلية تحقيقا في مقتله لم ينته بعد.

٢٤ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، دعت مجموعة المعارضة الديمقراطية إلى إجراء تحقيق مستقل بشأن أحداث ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، ووصفت البعثة التقنية الأنغولية لإصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو، والتي جاءت إلى بيساو كجزء من اتفاق التعاون الثنائي بين حكومتي أنغولا وغينيا - بيساو، بأنها بمثابة "حرس إمبراطوري" و "وجود عسكري أجنبي". وأشار فريق أول إندياي، إلى أن بعثة إصلاح القطاع الأمني خالفت اتفاقها مع الحكومة من خلال نشر أفراد ومعدات عسكرية بحجم يتجاوز المستويات التي يسمح بها الاتفاق. وفي ٣ نيسان/أبريل، رفضت الحكومة ادعاءات الفريق أول إندياي وكررت مجددا أن بعثة الإصلاح ستظل في البلاد وأنه سيجري تعزيز وجودها. ومع ذلك، وفي اليوم نفسه، وصل وفد أنغولي إلى غينيا - بيساو بقيادة كانديدو فان دونيم وزير الدفاع، وقام بتسليم رسالة من الرئيس إدواردو دوس سانتوس إلى الرئيس المؤقت تقييد بأن بعثة إصلاح القطاع الأمني سوف تُسحب على الفور. وذكر في هذا الصدد، أن أنغولا ترغب في المساعدة على تحديث القوات المسلحة، لا أن تصبح عامل عدم استقرار يرتبط بالخلافات الداخلية بين أصحاب المصلحة الوطنيين.

٢٥ - وعقب قرار رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنشر قوة عسكرية في غينيا - بيساو، وصلت إلى بيساو في ١٧ أيار/مايو أول وحدة عسكرية تابعة لقوة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو، تتكون من ٧٣ فردا من وحدة الشرطة المشكلة في بوركينا فاسو. وبحلول ٢ تموز/يوليه، كان قد تم نشر ٦١١ فردا

من مجموع القوات المأذون للقوة بنشرها وقوامها ٦٢٩ فرداً. والقوة مكلفة بتأمين خروج البعثة التقنية الأنغولية لإصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو، وتأمين الفترة الانتقالية، ودعم الجهود المبذولة في مجال إصلاح القطاع الأمني ضمن الشروط التي حددتها خارطة الطريق الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وفي ٩ حزيران/يونيه، أتمت البعثة الأنغولية انسحابها من البلاد في ظل تيسير بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو.

## باء - التطورات الاقتصادية والاجتماعية

٢٦ - ترتبت على انقلاب ١٢ نيسان/أبريل والأزمة السياسية الناجمة عنه آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلد، بما في ذلك على حملة جوز الكاجو. ونتيجة لذلك، فإن من الأرجح ألا يتحقق في عام ٢٠١٢ معدل النمو الاقتصادي البالغ ٤,٥ في المائة الذي توقعه صندوق النقد الدولي أصلاً في كانون الثاني/يناير. وقد عملت الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، على دعم تجارة جوز الكاجو المتزايدة في البلاد.

٢٧ - وقد أصيبت ثقة الجهات المانحة والمستثمرين في الاقتصاد بضرر بالغ، وهي الثقة التي كانت الحكومة المعزولة قد بنتها بالتدريج. وقام كلٌّ من مصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي المؤسسات التي توفر دعماً هاماً لميزانية البلد، بتعليق برامجهم مع غينيا - بيساو. ولا يزال انعدام اليقين فيما يتعلق بالإيرادات الداخلية والخارجية للبلاد وما لذلك من أثر على قدرة الحكومة على سداد نفقاتها، بما في ذلك رواتب القطاع العام من المسائل التي تدعو لبالح قلق.

٢٨ - وخلال السنة الدراسية ٢٠١١/٢٠١٢، أسفرت سلسلة من إضرابات المعلمين عن إغلاق أكثر من ٧٠ في المائة من المدارس وعن خسارة قُدّرت بخمسين يوماً من أصل ١٧٥ من أيام الدراسة. وأدى انقلاب ١٢ نيسان/أبريل إلى تعطيل الجدول المدرسي. ولذا استهلت اليونيسيف وشركاء دوليون آخرون تدخلات طارئة للمساعدة في تعجيل المقرر الدراسي ومد السنة الدراسية.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضرب مجلس بلدية بيساو عن العمل واقتصر عمله على تقديم الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، بما في ذلك الحد من جمع النفايات. وفي ضوء تفشي وباء الكوليرا مؤخراً في عدة بلدان عبر غرب ووسط أفريقيا، يوجد تهديد حقيقي بتفشي الوباء في غينيا - بيساو التي حلت من الكوليرا منذ عام ٢٠٠٨. ولمواجهة ذلك،

تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الأوروبي، بدعم المنظمات غير الحكومية الوطنية في مجال تعزيز الرصد الوبائي بغية الكشف السريع عن الحالات ومواجهتها فور ظهورها.

٣٠ - وقامت الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، بتقديم الدعم إلى وزارة الصحة في تنظيم حملة في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ من أجل توزيع أكثر من ٨٧٩ ٠٠٠ ناموسية على أكثر من ٢٠٩ ٠٠٠ أسرة معيشية. وإضافة إلى ذلك، يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة وزارة الصحة في تعزيز تعاونيات التأمين الصحي الأهلية لمعالجة المضاعفات في مجال صحة الأم.

٣١ - وخلال الفترة المستعرضة، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لأنشطة تعزيز حماية الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب ضمن إطار مذكرة التعاون مع البرازيل. وإضافة إلى ذلك، قدّم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالتنسيق مع شركاء دوليين آخرين، الدعم التقني للسلطات الوطنية في وضع خطة استراتيجية وطنية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية.

### ثالثا - تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

#### ألف - تقوية قدرات المؤسسات الوطنية ودعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية الشاملين للجميع

٣٢ - بسبب وفاة الرئيس سانها، لم يتسن انعقاد المؤتمر الوطني لتوطيد السلام المعنون "نحو توطيد السلام والتنمية: أسباب النزاع في غينيا - بيساو، ومنعه، وحله، وآثاره"، الذي كان مقررا عقده في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ تحت رعاية الرئيس. وقبل وفاة الرئيس سانها، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو الدعم التقني للجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني، التي أنشئت للتحضير للمؤتمر الوطني. وتحضيرا للمؤتمر، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتزويد اللجنة بالدعم الإداري وفي مجال إنتاج البرامج الإذاعية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أيضا بتعبئة فريق متعدد التخصصات تولى معهد البحوث الوطنية تنسيقه من أجل تحضير الوثائق للمؤتمر الوطني.

## باء - دعم نظم الشرطة والأمن الداخلي والعدالة الجنائية

٣٣ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقاً مع رئيس البرلمان لتقديم الدعم لعملية تعزيز القدرة التشريعية للبرلمان عن طريق التدريب وتكوين مجموعة من الخبراء التشريعيين لخدمة اللجان البرلمانية المتخصصة. وعلاوة على ذلك، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزير العدل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر اتفاقاً لدعم المركز الوطني للتدريب القضائي في تدشين وتنفيذ دورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة. وهذه هي أول مرة يوجد فيها في غينيا - بيساو معهد تدريب مهني مكلف قانوناً بتوثيق تدريب القضاة واختيارهم.

٣٤ - ونظمت وزارة العدل، بدعم من المكتب المعني بالشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون التابع لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، منتدى وطنياً عن العدالة الجنائية في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وأتاح المنتدى للجهات الفاعلة في قطاع العدالة مناقشة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنع ومكافحة الجرائم على الصعيدين الوطني والدولي، وبالأخص الجرائم التي تستهدف الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والأطفال.

٣٥ - وكجزء من جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو الرامية إلى دعم الجهات الفاعلة الوطنية في مكافحة الإفلات من العقاب وتقوية نظام العدالة الجنائية، قدّم المكتب الدعم لإنشاء برنامج لحماية الشهود في غينيا - بيساو. وأدى ذلك إلى موافقة مجلس الوزراء في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على مشروع قانون لحماية الشهود والأشخاص ذوي الصلة الخاصة.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أنشأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو مكتبين إقليميين في بافاتا ومانسوا لتعزيز التعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية لحفظ الأمن في الأقاليم وتوفير التدريب والتوجيه للأفراد الذين سيعملون في مراكز الشرطة النموذجية التي يمولها صندوق بناء السلام. وفي غضون ذلك، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، جرى تسجيل زهاء ٤ ٠٠٠ فرد كجزء من عملية فحص أهلية أفراد الشرطة والأمن في البلاد والتصديق عليها. وقد حدا نجاح هذه العملية بوزاري الدفاع والخدمات العامة إلى استخدام إطار مماثل للإصلاحات في قطاعي الدفاع والإدارة العامة. وفي ١٦ أيار/مايو، تمت بنجاح عملية إصلاح معهد الدفاع الوطني التابع لوزارة الدفاع، والتي مولها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية، بإنشاء شراكة ترمي إلى وضع وتنفيذ برنامج تدريبي خاص عن حقوق الإنسان ونظم تشغيل السجون لمديري السجون وحراسها. وأنشئ فريق خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة العدل والمنظمتين غير الحكوميتين "مانيتيسي" و "لجنة العدالة والسلام" (Comissao Justica e Paz) لإجراء حصر لقدرات موظفي السجون الوطنيين واحتياجاتهم التدريبية. وإضافة إلى ذلك، أنشئ في ١٧ نيسان/أبريل فريق حماية يضم أعضاء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الأوروبي ومنظمة "مانيتيسي"، ومنظمة "لجنة العدالة والسلام" (Comissao Justica e Paz) ومنظمة "بلان انترناشيونال"، لتحديد المشكلات والاحتياجات الحيوية لقطاع السجون الوطني وتنسيق الاستجابات الضرورية.

٣٨ - وفي الفترة المستعرضة، قامت مراكز تيسير اللجوء إلى القضاء الأربعة المنشأة في مناطق بيساو وكاشيو وأويو المنشأة بدعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم المعونة والمشورة والمعلومات القانونية لأكثر من ٣٠٠ ١ قضية، كان ٢٠ في المائة منها لنساء. ووفرت أيضاً دورات التوعية القانونية بشأن حقوق الطفل وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والاحتجاز غير القانوني والعدالة الانتقالية، لأكثر من ٤٠٠٠ مواطن. ويتعلق معظم القضايا التي جرى تناولها بالأراضي والممتلكات وقانون العمل والمسائل العائلية والإيذاء والعنف العائلي.

## جيم - تنسيق إصلاح قطاع الأمن

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين من أجل تيسير تنفيذ إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو. وعقد اجتماعاً في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لاستعراض الدعم الدولي لإصلاح القطاع الأمني بحضور شركاء دوليين في مجال إصلاح القطاع الأمني ووفد من مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كان يزور غينيا - بيساو لكي يناقش مع السلطات الوطنية مشروع مذكرة التفاهم بشأن طرائق التنفيذ العملي لخارطة الطريق المتعلقة

بإصلاح القطاع الأمني التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم ممثلي الخاص إحاطة إلى رئيس وزراء الرأس الأخضر في بيساو بشأن وضع نظام صندوق المعاشات التقاعدية، وشدد على الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لصندوق المعاشات التقاعدية بغية الحفاظ على زخم عملية إصلاح القطاع الأمني. وفي الاجتماع، تعهدت الرأس الأخضر بالإسهام بمبلغ ٤,٥ مليون دولار لصندوق المعاشات التقاعدية.

٤٠ - واستمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في تقديم الدعم للسلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى تنسيق إصلاح القطاع الأمني عن طريق المشاركة في الآليات الوطنية لتنسيق إصلاح القطاع الأمني. ومن خلال مشاركته في فريق عامل تقني معني بإصلاح القطاع الأمني، قدّم المكتب المساعدة التقنية لمجموعة التشريعات المتعلقة بقطاع الدفاع والنظام الداخلي للجنة متابعة صندوق المعاشات التقاعدية. وأسهم المكتب أيضا في مواءمة الإطار القانوني الوطني الشامل المتعلق بإصلاح القطاع الأمني.

٤١ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء أن ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ سيكون بداية تنفيذ عملية التسريح في إطار إصلاح القطاع الأمني. بيد أن وفاة الرئيس سألها في ٩ كانون الثاني/يناير أدت إلى تأجيل الجدول الزمني المقرر للتسريح، بما في ذلك تحديد الأفراد الذين تنطبق عليهم الشروط. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، زودت الحكومة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بالقائمة المعتمدة بأول ١٠٠ مرشح من الشرطة و ١٤٢ مرشحا من العسكريين ممن تنطبق عليهم شروط الاستفادة من صندوق المعاشات التقاعدية. بيد أنه لم يحرز منذ ذلك الوقت أي تقدم إضافي في المضي قدما بعملية التسريح.

## دال - الجهود الإنسانية في مجال إزالة الألغام

٤٢ - في كانون الثاني/يناير، أصبحت غينيا - بيساو عاشر دولة طرف في أفريقيا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام تعلن عن تطهير جميع مناطق الألغام المعروفة، وفاءً منها لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وكان الدعم الدولي ذا أهمية حاسمة في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي والجهات المانحة الأخرى على مدى فترة تنفيذ البرنامج البالغة ١١ عاماً. وقد جرى مسح ما يزيد عن ٥,٨ ملايين كم مربع من المساحات الملوثة أو المشتبه في خطورتها في سبع مناطق، بينما جرى تدمير حوالي ٣ ٧٢٤ لغماً مضاداً للأفراد، و ٣١٨ لغماً آخر، وما يزيد عن ١٨٢ ٠٠٠ جسم متفجر.

## هاء - رصد حقوق الإنسان والمسائل الجنسية وحمايتها وتعزيزها وتعميم مراعاتها وبناء القدرات في هذا المجال

٤٣ - في أعقاب الهجوم العسكري الذي شُنَّ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على ترسانة أسلحة الأركان العامة، أنشأ مكتب النائب العام لجنة تحقيق لتولي التحقيق في الحادث. وفي ٢ آذار/مارس، وُجِّهت اتهامات إلى ١٦ من المعتقلين بمحاولة تقويض سيادة القانون، وتكوين عصابة إجرامية. وهم بانتظار محاكمتهم في الوقت الراهن. وتتولى الشرطة القضائية حالياً التحقيق في مقتل يايا دابو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفي مقتل سامبا ديالو الرئيس السابق للمخابرات العسكرية في ١٨ آذار/مارس.

٤٤ - وفيما يتعلق بالتحقيقات الأخرى في حوادث العنف السياسي التي لم تكتمل، وُجِّهت اتهامات في ٢٤ شباط/فبراير إلى ثلاثة من المشتبه بارتكابهم لأعمال القتل والإتلاف وجرائم مادية جسيمة، باغتيال الفريق أول تاغمي نا واي، رئيس أركان القوات المسلحة، في آذار/مارس ٢٠٠٩. وهم بانتظار محاكمتهم في الوقت الراهن. وفيما يتعلق بقضية الرئيس حواو برناردو فييرا في آذار/مارس ٢٠٠٩، لم ينته مكتب النائب العام بعد من الاستماع إلى الشهود الرئيسيين المقيمين في الخارج، رغم إعراب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والبرنامج الإنمائي عن استعدادهما لتحمل تكاليف سفر قضاة غينيا - بيساو إلى لشبونة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تحدث أي تطورات في التحقيقات في حادثي قتل باسيرو دابو، وزير الحكم المحلي السابق، وهلدن بروينسا، النائب في البرلمان، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وفي انتهاك النظام الدستوري الذي وقع في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٤٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو واليونيسيف الدعم لنشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبروتوكول مابوتو، والقوانين المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالبشر. كما أسهم المكتب في وضع الصياغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بالعنف العائلي، وفي تدريب أفراد شرطة النظام العام فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٤٦ - وبعد إجراء مشاورات مستفيضة، أقر ممثلو الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في ٢٠ شباط/فبراير السياسة الوطنية المتعلقة بالمساواة والإنصاف بين الجنسين، التي أُعدَّت بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. إلا أن مجلس الوزراء لم يوافق عليها بعد. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً الدعم للجنة البرلمانية المتخصصة التي نظمت ثنائي حلقات عمل

استشارية إقليمية بشأن مشروع قانون مكافحة العنف العائلي. وتم تعليق جلسات الاستماع العامة بشأن مشروع القانون منذ وقوع الانقلاب في ١٢ نيسان/أبريل.

٤٧ - وفي سياق التحضير للانتخابات الرئاسية، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للمتددي السياسي للمرأة في وضع إعلان سياسي بشأن احتياجات المرأة في غينيا - بيساو وتطلعها فيما يتعلق بالانتخابات. وقام بتوقيع الإعلان سبعة من إجمالي تسعة مرشحين للرئاسة في ٩ آذار/مارس أثناء الاحتفالات باليوم الدولي للمرأة. وتعاون المتددي أيضاً مع اللجنة الوطنية للانتخابات في وضع ونشر رسائل محددة موجهة للمرأة في إطار برنامج تثقيف الناخبين.

٤٨ - وأسفر الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل عن وقوع مجموعة متنوعة من انتهاكات حقوق الإنسان، من بينها الاعتقالات غير القانونية والتعسفية، وأعمال النهب وإتلاف ممتلكات الدولة والممتلكات الخاصة، واضطهاد الأعضاء السابقين في الحكومة والمؤسسات الوطنية، وسوء المعاملة أثناء الاعتقال والاحتجاز، وانتهاك الحقوق في حرية التنقل والتعبير والتجمع والاجتماع السلميين، وفصل موظفي الخدمة المدنية دون وجه حق.

## واو - دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر

٤٩ - قام المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يرافقه ممثلي الخاص المعني بغرب أفريقيا، بزيارة غينيا - بيساو في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بهدف إعادة تأكيد دعم الأمم المتحدة والتزامها بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وأثناء الزيارة، افتتح المدير التنفيذي الاجتماع الأول في بيساو للجنة الاستشارية للبرامج التابعة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا.

٥٠ - وأجريت في الفترة من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ثلاث دورات تدريبية تجريبية بشأن تنظيم حركة المرور على الطرق وفنون الدفاع لأفراد الشرطة واستخبارات الدولة، لفائدة ٧٠ متدرباً، بدعم من حكومة البرازيل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

٥١ - وفي الفترة من ١٥ إلى ٢١ شباط/فبراير، قامت وزارة الداخلية والأمن الوطنية المسؤولة عن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوضع وتنفيذ حملة توعية بشأن تعاطي المخدرات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والبرنامج الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم



المتحدة وصندوق الأهداف الإنمائية للألفية. وتواصلت الحملة مع ١٧٢ ٧ من المستفيدين، من بينهم ٣٣٧٥ من النساء.

## زاي - دعم أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٥٢ - اجتمعت اللجنة التوجيهية المشتركة للصندوق الوطني لبناء السلام ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووافقت على برنامج مشترك بتكلفة ٥ ملايين دولار يهدف إلى تعزيز فرص العمل وتوليد الإيرادات، وعلى خطط لتنفيذ برنامجين مشتركين بتكلفة ١٠ ملايين دولار دعماً لإصلاح القطاع الأمني وتعزيز نظامي الأمن الداخلي والعدالة. وفي ١٠ شباط/فبراير، وقّعت الأمم المتحدة والحكومة اتفاق منحة في إطار صندوق بناء السلام لتخصيص مبلغ قدره ٢٨٠٣٧٣٨ دولاراً لدعم إصلاح القطاع الأمني وإعادة إدماج الأفراد المسرحين اجتماعياً واقتصادياً. وتم تحويل الشريحة الأولى وقدرها ٤٠ في المائة من المنحة إلى الحكومة في ٢٥ شباط/فبراير.

٥٣ - وفي ١٤ شباط/فبراير، وفي أعقاب طلب تقدم به رئيس تشكيلة غينيا - بيساو لزيادة الدعم المقدم للانتخابات الرئاسية، تكرمت الدول الأعضاء بالموافقة على التبرع بحوالي ٨ ملايين دولار. وفي ١١ أيار/مايو، عقد رئيس تشكيلة غينيا - بيساو اجتماعاً بهدف تحديد السبل التي يمكن أن تقوم بها التشكيلة لتدعم غينيا - بيساو على أفضل وجه في أعقاب الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل. وتركز النقاش على أبرز التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، وتحديات بناء السلام التي لم تُعالج بعد في غينيا - بيساو، مثل إصلاح القطاع الأمني، وتنشيط الاقتصاد، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالمخدرات.

٥٤ - وفي أعقاب طلب تقدمت به حكومة غينيا - بيساو للحصول على دعم دولي، عقد رئيس التشكيلة اجتماعاً غير رسمي لها في ٥ حزيران/يونيه، لمناقشة الوضع في غينيا - بيساو والاستماع إلى إحاطة قدمها كارلوس غوميز جونيور رئيس الوزراء المخلوع. وخلال الاجتماع، أشار عدد من المشاركين إلى أن الترتيبات الانتقالية في غينيا - بيساو لا تفي بمتطلبات الشرعية، ولا تمثل لمبدأ عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستيلاء على السلطة بالقوة، ولا تفضي إلى تحقيق الاستقرار إذ أنها تستبعد الحزب السياسي الرئيسي في غينيا - بيساو. وفي ٧ حزيران/يونيه، خلال الدورة العاملة التاسعة لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو التي عقدت في أبيدجان، أصدر رئيس التشكيلة بياناً باسمها، دعا فيه جميع الشركاء الدوليين الرئيسيين إلى الاتفاق على استراتيجية مشتركة تهدف إلى التصدي لتحديات بناء السلام المتعددة الأبعاد في غينيا - بيساو، وإلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الراهنة.

٥٥ - وفي أعقاب انقلاب ١٢ نيسان/أبريل، وافق مكتب دعم بناء السلام على تخصيص اعتماد لمنظمة الأغذية والزراعة بمبلغ ٣٩٠.٠٠٠ دولار لتمكينها من توزيع البذور على ٨.٠٠٠ أسرة معيشية في المناطق الريفية التي يعول معظمها نساء. وسيساهم هذا التدخل في استقرار المجتمعات المحلية بتحسين أموال السكان المستفيدين.

## حاء - التعاون الإقليمي والشراكات وتعبئة الموارد

٥٦ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا عن صرف بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (مليون دولار) لحكومة غينيا - بيساو، لدعم إصلاح القطاع الأمني. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، التقى ممثلي الخاص بتيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو رئيس غينيا الاستوائية، بصفته رئيساً للاتحاد الأفريقي، لمناقشة سبل تعزيز الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ صندوق المعاشات التقاعدية وغيره من المشاريع ذات الأولوية في إطار إصلاح القطاع الأمني في البلد. وأعرب الرئيس أوبيانغ نغويما عن استعداده لتنظيم مناسبة لتعبئة الموارد لصالح غينيا - بيساو، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٥٧ - وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، قام وزير العلاقات الخارجية الأنغولي بزيارة أكرا وأبوجا لإجراء مشاورات مع نظيريه الغاني والنيجيري، وللدعوة إلى تنسيق الجهود بين مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، بهدف التعجيل بعملية تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو. وقد قام وزير الدفاع الأنغولي، أثناء زيارته لغينيا - بيساو في الفترة من ٥ إلى ٨ كانون الثاني/يناير، بتوقيع اتفاق مع وزير الاقتصاد في غينيا - بيساو لتقديم مبلغ ١٦,٥ مليون دولار لأغراض تحسين الأوضاع في الثكنات العسكرية.

٥٨ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، عُقد اجتماع على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لتعبئة الموارد لصالح غينيا - بيساو، برئاسة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأكد رئيس التشكيلة ضرورة بقاء الشركاء على التزامهم بدعم غينيا - بيساو في التغلب على ما يواجهها من تحديات متعددة في سبيل تحقيق السلام والتنمية. وفي الاجتماع، كرر شركاء غينيا - بيساو، بمن فيهم مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تأكيد دعمهم لغينيا - بيساو. وفي الاجتماع، أكدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنها أودعت مبلغ ٢٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في حساب مؤقت في بيساو، سيصبح متاحاً بعد وضع الصياغة النهائية لمذكرة التفاهم بين حكومة غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والتوقيع عليها. وحتى الآن، لم توقّع مذكرة التفاهم المذكورة.

## طاء - تحقيق التكامل في خطة العمل الاستراتيجية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة

٥٩ - في ٢٢ شباط/فبراير، وقّعت الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة إطاراً من الأطر الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة للفترة من ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٧، يوفر استجابة متسقة للأولويات الواردة في الورقة الوطنية الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر.

٦٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بإعداد تقرير سنوي عن حالة تنفيذ خطة عملهما الاستراتيجية المشتركة، يسلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي جرت مواجهتها. وأشار التقرير إلى أن التطورات السياسية والعسكرية التي جرت في النصف الأول من عام ٢٠١٢ تسببت في إبطاء معدل تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المقررة، مما أثر بالتالي تأثيراً كبيراً على الإنجازات المحققة في عام ٢٠١٢.

## ياء - الإعلام

٦١ - كما ورد في تقريره الخاص، فرض المجلس العسكري، بعد الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل، قيوداً عديدة على حرية الإعلام وعلى حرية التعبير والتجمع. وفي أعقاب الانقلاب، نددت منظمة 'مراسلون بلا حدود' بهذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للحق في الحصول على المعلومات، بما في ذلك التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون والتعقيم على الأخبار والرقابة على وسائل الإعلام، وحثت المجلس العسكري على رد حق وسائل الإعلام في نقل الأنباء بحرية.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنتج فريق الأمم المتحدة للاتصالات ١٨ برنامجاً إذاعياً عن الحوار والمصالحة، واحترام حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وتعزيزها، والتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

## رابعاً - ملاحظات

٦٣ - كان انقلاب ١٢ نيسان/أبريل انتكاسة خطيرة للجهود الوطنية والدولية لدعم السلام والاستقرار والتنمية في غينيا - بيساو. وقد حدث ذلك الانقلاب في وقت بدأ فيه البلد يظهر علامات على الانتعاش الاقتصادي ولم يكن قد بقي للحكومة المخلوعة سوى سبعة أشهر لإكمال فترة ولايتها. وعلى الرغم من أنني أثنى على المجتمع الدولي لرد فعله

بالإجماع بإدانة الاستيلاء على السلطة في غينيا - بيساو بصورة غير دستورية، ودعم العودة الكاملة إلى الحكم الدستوري في البلد، وعلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لأخذها زمام المبادرة من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة، فإن هناك حاجة ملحة إلى قيام الشركاء الإقليميين والدوليين بالاتفاق على استجابة منسقة للتطورات في البلد. ومن أجل عودة الحياة الطبيعية إلى البلد، لا بد من قيام جميع الشركاء في غينيا - بيساو ببذل جهود للعمل معاً لوضع استجابة موحدة للمشاكل التي تواجه البلد، ولا سيما في استعادة النظام الدستوري بشكل كامل وفعال بما يتفق وقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

٦٤ - ويكمن في جذر دورة عدم الاستقرار في غينيا - بيساو، عدم قيام القادة السياسيين والعسكريين بإجراء حوار جدي وحقيقي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وبدلاً من ذلك، كان اللجوء إلى القوة لأغراض سياسية على ما يبدو عميق الجذور في الثقافة السياسية. وإني أحث أصحاب المصلحة الوطنيين على السير في طريق ينأى بالبلد عن الاستيلاء على السلطة بشكل غير دستوري ويتجه نحو إحلال نظام ديمقراطي. ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد من أن يكون هناك حوار حقيقي وطني شامل يهدف إلى إيجاد حلول متفق عليها للمشاكل التي تواجه البلد.

٦٥ - ويضاف الانقلاب العسكري الأخير في غينيا - بيساو إلى قائمة طويلة من الأعمال غير القانونية أو غير الدستورية التي ارتكبت منذ عام ٢٠٠٩، والتي تجسد ثقافة العنف والإفلات من العقاب السائدة في البلد. وسيظل الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو هدفاً بعيد المنال إذا لم يتم استئصال الإفلات من العقاب من المجتمع. وحتى الآن، لم تثمر الجهود الرامية إلى كفالة إجراء تحقيقات موثوقة وشفافة وفعالة، بما يتفق مع المعايير الدولية، في الاغتيالات السياسية التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، وفي الأحداث العسكرية التي جرت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وفي الحادث الذي وقع في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فضلاً عن جرائم القتل التي وقعت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفي ١٨ آذار/مارس، ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال الإجرامية أي شيء يذكر. وإن الأمم المتحدة مستعدة لاستكشاف الخيارات الممكنة لتسهيل ودعم التحقيقات ومحاكمة المسؤولين عن هذه الأحداث، بما في ذلك انقلاب ١٢ نيسان/أبريل.

٦٦ - وقد أثرت الأزمة الراهنة أيضاً في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويعتبر إلغاء وزارة شؤون المرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر في مجلس الوزراء الانتقالي الحالي نكسة كبيرة للتقدم المحرز في وضع إطار قانوني للسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وخاصة فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ سياسة

جنسانية وطنية فعالة بالتشاور على نطاق واسع. وإنني أؤيد الجهود الوطنية، وخصوصا الجهود التي تبذلها الجماعات الرئيسية للدفاع عن المرأة في البلد، للضغط من أجل اعتماد هذه السياسة وتنفيذها.

٦٧ - وقد ساءت الحالة الإنسانية في غينيا - بيساو نتيجة للانقلاب. ومن الأهمية بمكان أن يستجيب الشركاء الدوليون بطريقة مناسبة لتلبية الاحتياجات الملحة لشعب غينيا - بيساو. وإنني في هذا الصدد، أثني على الشركاء الذين ساهموا بالفعل بسخاء في الأنشطة التي ترمي إلى تحسين ظروف السكان الأكثر ضعفا.

٦٨ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حاليا على إعادة النظر في أولوياته المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ في ظل انقلاب ١٢ نيسان/أبريل والتطورات اللاحقة. وفي هذا الصدد، ستعمل البعثة بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين في عملية إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك بعثة الجماعة الاقتصادية في بيساو لتوضيح خطط تنفيذ الإصلاحات في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، بما في ذلك خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني التي أعدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية واعتمدتها حكومة غينيا - بيساو، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠١١.

٦٩ - ومنذ انقلاب ١٢ نيسان/أبريل، ذكر أن أنشطة تهريب المخدرات قد زادت. وأدى الوضع السياسي الهش في البلد إلى إضعاف قدرة وكالات إنفاذ القوانين إلى حد كبير وإتاحة الفرصة لتكثيف الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وإنني أدعو المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال الدعم المالي واللوجستي والتشغيلي وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بالتصدي لهذا التهديد، ليس في غينيا - بيساو فحسب، ولكن أيضا في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

٧٠ - وإنني أود أن أشيد بموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بقيادة السيد جوزيف موتابوبا، ممثلي الخاص، وكامل فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك بالمنظمات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء، لمواصلة إسهامها في جهود بناء السلام في غينيا - بيساو.